دولـــــــــــة فلســـطيـــــــــن

مركز رؤية للدراسات والأبحـــــــاث

دائـــــرة الأبحـــاث والـدراســـات

وحـــــدة تحـــليل الشـــأن الفلسطيني

دراسة بعنوان:

جرائم القتل في غزة: إحصائيات وتداعيات

إعداد وتحليل/

منصور أبو كريم

يوليو 2018

المحتويات

ملخص الدراسة 2

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة 4

أولاً: مقدمة 4

ثانياً: مشكلة الدراسة 4

ثالثا: أهداف الدراسة 5

رابعاً: أهمية الدراسة 5

خامساً: منهجية الدراسة 5

المحور الثاني: جرائم القتل مفاهيم ودوافع 7

أولاً: مفهوم الجريمة 7

ثانياً: أسباب ودوافع ارتفاع جرائم القتل في غزة 10

الفقر والبطالة 11

الاحتلال الإسرائيلي 13

ثالثاً: جرائم القتل في محافظات غزة 15

جرائم القتل في فلسطين خلال السنوات السابقة 15

جرائم القتل في غزة خلال عام 2016 16

جرائم القتل في غزة خلال عام 2017 19

المحور الثالث: جرائم القتل بين التداعيات والإجراءات 23

أولاً: تداعيات جريمة القتل على النسيج الاجتماعي 23

ثانياً: كيفية الحد من انتشار جريمة القتل في غزة 24

دور الفصائل والقوى الفلسطينية 25

دور الأسرة والعشائر ولجان الإصلاح للحد من الظاهرة 26

دور القانون في الحد من الظاهرة 27

دورة وزارة الشؤون الاجتماعية 27

دور وسائل الاعلام للحد من الظاهرة 28

الخاتمة 30

أولاً: النتائج 30

ثانياً: التوصيات 31

ملخص الدراسة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وعانت منها البشرية على مر السنين، ولا يخلو أي مجتمع إنساني من الجرائم، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، ولكنها تتباين من مجتمع سكاني إلى آخر من حيث النوع والكم، بل تتباين داخل المجتمع الواحد، تبعًا لاختلاف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسجلت معدلات جريمة القتل ارتفاعاً ملحوظاً في قطاع غزة خلال الفترة الماضية، حيث شهد قطاع غزة تزايد في معدلات ارتكاب جريمة القتل بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستمرار الحصار والانقسام الفلسطيني.

وتناولت هذه الدراسة ارتفاع معدلات جرائم القتل في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة على وجه التحديد، عبر تناول أسباب انتشار هذه الآفة التي أصيحت تهدد تماسك المجتمع الفلسطيني، من خلال تناول تعريف الجريمة من وجهة نظر الشرع الإسلامي والقانون الفلسطيني، وأسبابها ودور الحصار الاحتلال الإسرائيلي الفقر البطالة في زيادة معدلاتها في غزة.

وركزت الدراسة على تحليل احصائيات وأعداد جرائم القتل التي وقعت في فلسطين خلال أخر ثلاث سنوات موضحة الارتفاع الكبير في عدد جرائم القتل العمد، وتوزيعها الجغرافي والعمري، خاصة خلال عامي 2016 الذي وقعت فيه 33 جريمة قتل عمد في قطاع غزة وعام 2017م الذي وقعت فيه 37 جريمة قتل عمد لأسباب مختلفة، وأضحت الدراسة تداعيات الارتفاع الكبير في هذه الجرائم على النسيج الاجتماعي على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، وتوصلت لمجموعة من النتائج التوصيات كان أهمها:

- أدى الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة مما انعكس ذلك بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات الجرائم القتل والسرقة.
- هناك زيادة ملحوظة في ارتفاع معدلات جرائم القتل والسرقة في قطاع غزة خلال العامين الأخيرين نتيجة استمرار الحصار والانقسام.
- زيادة معدلات جرائم القتل والسرقة يهدد النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، خاصة أن مجتمع غزة يعتبر مجتمع عشائري تلعب فيه العادات والتقاليد دور مهم، مما يؤدي لزيادة حالات الثأر.

- توصي الدراسة بسرعة انهاء الانقسام واستعادة الوحدة والبحث عن آليات لمعالجة انتشار هذه الظاهرة على المستوى الرسمي والشعبي.

المحور الأول:
الإطار النظري للدراسة

أولاً: مقدمة

تعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية لازمت المجتمعات الإنسانية منذ القدم، وعانت منها البشرية على مر السنين، ولا يخلو أي مجتمع إنساني من الجرائم، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، ولكنها تتباين من مجتمع سكاني إلى آخر من حيث النوع والكم، بل تتباين داخل المجتمع الواحد، تبعا لاختلاف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسجلت معدلات جريمة القتل ارتفاعاً ملحوظاً في غزة خلال الفترة الماضية، حيث شهد قطاع غزة تزايد في معدلات ارتكاب جريمة القتل بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واستمرار الحصار والانقسام الفلسطيني، فمنذ أن سيطرت حركة حماس على غزة بالقوة يعاني القطاع من ارتفاع معدلات الجريمة وخاصة جريمة القتل،

والقتل العمد من أخطر جرائم الاعتداء على الأشخاص لأنه يستهدف إزهاق روح إنسان. ويكاد يجمع علماء وأنثروبولوجيا والإجرام على أن القتل ظاهرة من أقدم الظواهر في سلوك الإنسان الأول في المجتمعات البدائية، وهي من الجرائم التي اجتهدت مختلف التشريعات السماوية والوضعية لحمايتها وصيانتها على مر العصور هذه الحماية التي تظهر في قسوة العقوبة المرصودة للعقاب الذي يرتكبها عمدا والتي لا تختلف فيها مبدئيا وهي الإعدام لما لها من تداعيات سلبية على المجتمعات.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تعتبر زيادة معدلات جريمة القتل في أي مجتمع مؤشر على الأزمات التي يعاني منها أي هذا المجتمع، سواء كانت هذه الأزمات نتيجة ظروف محلية تتعلق بمستوى التجانس الثقافي أو العرقي أو ومعدلات الفقر والبطالة أو وقائع مفروضة عليه من الخارج كالاحتلال الأجنبي.

تكمن مشكلة هذه الدراسة في إشكالية ارتفاع معدلات جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، نظرا لما يعانيه هذا القطاع من ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة في ظل استمرار الحصار والانقسام الفلسطيني، وتحاول هذه الدراسة الإجابة على تساؤل رئيس هو: **ما هي معدلات جرائم القتل العمد في غزة؟**

ويتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية، هي:

- ما هو مفهوم وتعريف جريمة القتل حسب القانون الفلسطيني؟

- ما هي أسباب ارتفاع معدلات جرائم القتل في غزة؟
- ما هي معدلات جرائم القتل العمد في غزة؟
- ما تداعيات انتشار هذه الظاهرة على النسيج الاجتماعي؟
- كيف يمكن مواجهة ظاهرة ارتفاع معدلات الجريمة في غزة؟

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة تحقيق مجموعة اهداف ومنها:

1. التعرف على مفهوم جريمة القتل وتعريفها وفق القانون الفلسطيني.
2. تحلل الأسباب والدافع الداخلية والخارجية لانتشار جرائم القتل في غزة.
3. تبين معدلات جرائم القتل العمد والجرائم الأخرى في خلال السنوات الماضية.
4. دراسة وتحليل تداعيات انتشار هذه الظاهرة على السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي.
5. توضح كيف يمكن مواجهة انتشار جرائم القتل على كافة المستويات.

رابعاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها:

- تتناول قضية في غاية الخطورة، وهي قضية ارتفاع معدلات جرائم القتل في غزة خلال السنوات الماضية.
- تركز على أسباب ودافع انتشار هذه الجرائم وتداعياتها على المجتمع الفلسطيني.
- تحتوي على العديد من الأرقام والاحصائيات الجديدة الغير منشورة من قبل.
- توضح كيفية معالجة انتشار هذه الظاهرة، وتقدم حلول عملية
- تبين مدى الخطورة التي وصلت لها الأوضاع الاجتماعية والإنسانية في غزة.

خامساً: منهجية الدراسة

- **المنهج الوصفي التحليلي:** وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة [1]. وهو منهج استقرائي يقوم على ملاحظة الواقع الاجتماعي والسياسي وتسجيل وتبويب البيانات بهدف تقديم صورة وصفية صرفه لهذا الواقع دو ن تأويل أو تفسير من جانب الباحث، ويستخدم هذا المنهج في دراسات الحالة، ودراسات المناطق، وقياسات الرأي العام،

[1]- دويدري، رجاء، وحيد، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر، دمشق:2000، ص 185.

وسوف تستخدم الدراسة هذا المنهج لوصف وتحليل معدلات جرائم القتل في قطاع غزة وتعدياتها على النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي.

- **منهج دراسة الحالة:**

يقوم منهج دراسة الحالة على دراسة وحدة واحدة تتشابه الي حد كبير وجمع المعلومات من تلك الظاهرة ويمكن استخدام منهج دراسة الحالة كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية ويمكن تعميم نتائج الحالة على حالات اخري متشابهة لابد من التأكيد على دراسة أربع جوانب أساسية في دراسة الحالة وهي [2]: وتستخدم الدراسة هذا المنهج لدراسة حالة قطاع غزة، باعتباره كياني جغرافي محدد الملامح يمكن دراسة قضية جرائم فيه بمعزل عن باقي المجتمع الفلسطيني، خاصة أنه شبه معزول عن باقي الأراضي الفلسطينية نتيجة الحصار والانقسام

- **المنهج الاستقرائي**

هو عبارةٌ عن عمليةٍ دقيقةٍ تهدفُ إلى جمع البيانات، وملاحظة الظواهر المرتبطة بها من أجل الربط بينها بمجموعةٍ من العلاقات الكلية العامة، وأيضاً يُعرفُ المنهج الاستقرائي بأنّه الأسلوب البحثيّ الذي يستخدمهُ الباحث في تعميم دراسته الخاصة على الدراسة العامة المرتبطة بالموضوع الذي يبحثُ فيه، أي يربطُ بين الدّراسةِ التي عمل على تنفيذها بصفتها جُزءاً من كُل، مثل: الربط بين فرعٍ من فروع الطبية مع علم الطب العام. يعتمدُ المنهج الاستقرائي على استخدامِ مجموعةٍ من الاستنتاجات القائمة على الملاحظات، والتقديرات، والتجارب [3]. وسوف تستخدم الدراسة هذه المنهج لجمع البيانات والمعلومات المتوفرة عن عدد حالات القتل العمد وتحليلها للخروج باستنتاجات محددة حول الظاهرة.

---

[2] علاء ابراهيم رجب، **الاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط – دراسة حالة العراق**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، بتاريخ 2018/2/1م، على الرابط التالي:http://democraticac.de/?p=52042

[3] خضر، مجد، خطوات **المنهج الاستقرائي في العلوم الإنسانية**، دار المنارة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 25

المحور الثاني:
جرائم القتل مفاهيم ودوافع

أولاً: مفهوم الجريمة

هناك اتجاه دائم للربط بين مفهوم الجريمة ومفهوم المرض، على أساس أن السلوك الإجرامي سلوك مريضاً وليس سلوكاً صحياً أو سوياً، وهذا الربط أدى إلى نتائج غير دقيقة في تفسير الجريمة ووضع سياسة للوقاية والجزاء، بل أنه يؤدي ويشجع المجتمع على البحث عن ميكروب الجريمة هذه، مثلها مثل ما يبحث الطبيب عن ميكروب المرض وهو أبعد الأشياء عن الحقيقة إذ ليس هناك ميكروب مسئول عن المجرم والجريمة فالمجرم في النهاية هو صناعة المجتمع الذي يعيش فيه [4].

وتعتبر جريمة القتل من أخطر الجرائم على وجه الكورة الأرضية، فهي تعتبر هدْمٌ لعِمارة شادها الله بيده، وأن الشرائع السماوية لم تكن إلا مؤيدة ومؤكدة لمَا تُمليه الفطرة على الإنسان في اعتقاد حُرْمتها، ثم جاء الإسلام فعُني بالتصدي لهذه الجريمة أيَّماناً وعناية، فكرر النهْي عنها، وشدَّد على التنفير منها، وبيَّن حُكْمَهَا الدنيوي والأُخروية. فالإنسان كرمه الله عز وجل وفضّله على سائر مخلوقات الأرض وجعله خليفة فيها، وقد اتفقت الأديان السماوية والشرائع الوضعية على احترام حقه في الحياة، وحقه في سلامة بدنه وحمايته من أي عدوان سواء بالضرب أو الجرح أو بالقتل [5]. ولقد وردت آيات قرآنية مؤيده لهذا الحق وحرمت تحريماً قاطعاً الاعتداء عليه وذلك في قوله تعالى: {وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللّهُ إِلاَّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَاناً فَلاَ يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُوراً}.

الجريمة هي كل فعل يدخل صاحبه تحت طائلة القانون وقد يرى البعض أنها مرض اجتماعي وبالتالي يحتاج الجاني إلى علاج مثل العقاب. على حين يرى المتخصصون في علم الاجتماع أنها ظاهرة اجتماعية لأي مجتمع بشري حيث تتعارض المصالح والعادات والتقاليد [6]. وهي ميكروب اجتماعي وسلوك إنساني يتأثر به العالم الخارجي يتميز عن غيره ولهذا فالجريمة هي ظاهرة اجتماعية وسلوك فردي. في أغلب الأحيان إلا أن هناك جرائم قتل جماعية تحدث في الحروب النزاعات السياسية، خاصة النزاعات العرقية والطائفية التي تحدث فيها جرائم القتل على أساس ديني أو طائفي أو عرقي.

---

[4] Farah.A.lawjo. crime. defined and their types.2010,p2

[5] شقفة، أشرف، **جغرافية جريمة القتل في غزة**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص9

[6] جابر، محمد مدحت. **مسرح الجريمة: منظور جغرافي لدعم دور الشرطة**، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد30، العدد 1، الكويت،2002م

يري البعض أنها مرض اجتماعي وبالتالي يحتاج الجاني إلى علاج مثل العقاب. على حين يرى المتخصصون في علم الاجتماع أنها ظاهرة اجتماعية لأي مجتمع بشري حيث تتعارض المصالح والعادات والتقاليد. وهي ميكروب اجتماعي وسلوك إنساني يتأثر به العالم الخارجي يتميز عن غيره ولهذا فالجريمة هي ظاهرة اجتماعية وسلوك فردي [7].

وبالنسبة لتعريف الجريمة بشكل عام يختلِف مفهوم الجَّريمة حسب المَنظور الذي يتم من خلاله التعريف، ومنها: الجَريمَة من الناحِية الاجتماعيّة: هي أيّ أفعالٍ تتعارَض مع القواعِد والأعراف والعادات الاجتماعية السائِدة في ذلك المجتمع. الجَريمَة من الناحِية النفسيّة: هي أيّ أفعالٍ تتنافى مع الغرائِز الإنسانية السَّوية، وهي مُحاوَلة إشباع الغرائِز الشاذّة التي قد تنتج لدى بعض الناس. الجَريمَة من الناحِية القانونيّة: هي جميع الأفعال الخارِجة عن القانون والمتّفق على حُرمتها ويُعاقِب عليها. ولا يمكن الفَصل بين هذه التعريفات للجَريمَة وإنما تُجمع كلّها معاً، لأنّ المُجتمع عبارة عن جميع هذه القواعِد معاً، فتعريف الجَريمَة الشامِل هو: أنها أيّ أفعالٍ خارجةٍ عن القانون، وتُنافي القيم والعادات الاجتماعيّة، والغرائِز الطبيعيّة السَّوية عند الإنسان. ويُسمّى الإنسان المقترف لهذه الأفعال بالمُجرِم، وتقع عليه العقوبة القانونيّة والاجتماعيّة، فالعادات والتقاليد تُعتبر من القواعِد التي حثَّ الإسلام على اتباع الصائِب منها [8].

وصنف الفصل الثاني والعشرون من قانون العقوبات رقم 74 لعام 1936 المعمول به حتى الآن في الأراضي الفلسطينية؛ جريمة القتل، إلى نوعان، القتل من غير قصد، والقتل العمد، أو يطلق عليه (القتل مع سبق الإصرار أو القتل قصداً) فقد حددت المادة 212 من القانون القتل من غير قصد بأنه" مع مراعاة أحكام المادة 214 من هذا القانون، كل من تسبب في موت شخص آخر، بفعل أو ترك غير مشروع يعتبر أنه ارتكب جناية وتعرف هذه الجناية بالقتل عن غير قصد. وحددت المادة 213 من القانون عقوبة القتل غير العمد، حيث نصت المادة على "كل من أدين بارتكاب جناية القتل عن غير قصد، يعاقب بالحبس المؤبد" [9].

وعددت المادة 214، جوانب القتل قصدا التي تقع على كل من [10]:

(أ) تسبب قصداً في موت أبيه أو أمه أو جده أو جدته بفعل أو ترك غير مشروع، أو(ب) تسبب عمداً في موت أي شخص آخر، أو(ج) تسبب قصداً في موت أي شخص آخر خلال

---

[7] أبو عمرة، صالح، محمد، **جغرافية جرائم القتل في محافظات قطاع غزة**، الجامعة الإسلامية، 2010، ص 5

[8].Sanaa Ayman ،Definition of crime ،https://goo.gl/opCWdR

[9]. قانون العقوبات الفلسطينية رقم 74 لعام 1936، القسم الرابع الفصل الثاني والعشرون، المادة 113/112

[10]. قانون العقوبات الفلسطينية رقم 74 لعام 1936، القسم الرابع الفصل الثاني والعشرون، المادة 115/114

تهيئته الأسباب لارتكاب جرم أو تسهيلاً لارتكاب ذلك الجرم، أو(د) تسبب عند وقوع جرم في موت شخص قاصداً بذلك أن يؤمن التملص أو النجاة من العقوبة المترتبة على ذلك الجرم إما لنفسه أو لأي شخص آخر اشترك معه كفاعل أصلي أو كشريك في ارتكاب ذلك الجرم: يعتبر أنه ارتكب جناية وتعرف هذه الجناية بالقتل قصداً. وحددت المادة 215 من القانون عقوبة القتل القصد بالإعدام، فقد نصت المادة السابقة على: كل من أدين بارتكاب جناية القتل قصداً يعاقب بالإعدام. ويشترط في ذلك أنه إذا ثبت للمحكمة ببينة مقنعة أن امرأة أدينت بارتكاب القتل قصداً هي حبلى فيحكم على تلك المرأة بالحبس المؤبد.

يعرف الإسلام القتل العمد بأنه إزهاق الروح عن عمد: أي أن يقصد الجاني وينوي من يعلمُهُ آدميّاً معصوماً –سبب العصمة الإسلام أو الأمان– فيقتله بما يغلب على الظن موته به، وهنا إشارة إلى أداة القتل التي يشترط فيها عند جمهور الفقهاء أن تكون مما يقتل غالباً. وبعبارة أخرى، القتل العمد: هو ما اقترن فيه الفعل المزهق للروح بنية قتل المجني عليه، فلا بدّ في القتل العمد من أن يقترن الفعل المزهق للروح –المميت– مع قصد القتل لدى الجاني. وتحدد الشريعة الإسلامية حكم القتل العمد؛ القتل العمد فعلٌ محّرم يأثم فاعله ، فهو من أكبر الكبائر « الكبيرة : ما أتبعت بلعنة، أو غضب، أو عقوبة، أو حد، ونحو ذلك، ومن أعظم الجرائم، وقد قرن الله تعالى القتل العمد – بغير حق – بالشرك به حيث قال تعالى[11]: {وَالَّذِينَ لا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلهًا آخَرَ وَلا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ يَلْقَ أَثامًا (68) يُضاعَفْ لَهُ الْعَذابُ يَوْمَ الْقِيامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهانًا (69) إِلاَّ مَنْ تابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صالِحًا فَأُوْلئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئاتِهِمْ حَسَناتٍ وَكانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا (70)}.[سورة الفرقان الآيات: 68– 70]

والقتل المقصود العمد: وهو أن يجب ان يتوفر القصد الإجرامي في الجرائم التي يتعمد الجاني فيها اتيان الفعل المحرم، وهو عالم بأنه محرم. فالمشرع الفلسطيني لم يضع تعريفا للقصد الإجرامي، وترك هذه المهمة للقضاء والفقه اللذين يسلمان في مجموعهما بأن القصد الإجرامي يتكون من عنصرين: العلم والارادة. لكي يتوافر العلم الذي يقوم به القصد الإجرامي الى جانب الارادة، يتعين أن يحيط الجاني علما بجميع العناصر القانونية للجريمة، فاذا انتفى العلم بأحدها بسبب الجهل أو الغلط، انتفى القصد بدوره. ويجب أن ينصب العلم على كافة عناصر الجريمة واقعة القتل، أي كافة مراحل السلوك فعلا وتركا، كما يشمل علاقة السببية بين السلوك ووفاة المجني عليه. ولا يعتبر الجهل بالقانون عذرا لمن يرتكب أي فعل او ترك يكون مجرم. لأصل

[11] عبد المنعم، مي، تعريف القتل وأركانه في الاسلام، موقع محاماة نت، https://goo.gl/US5718

في الجريمة أنها تعكس تكوينا مركبا باعتبار أن قوامها تزامنا بين يد اتصل الاثم بعلمها، وعقل واع خالطها ليهيمن عليها محددا خطاها، متوجها الى النتيجة المترتبة على سلوكها، ليكون القصد الإجرامي بعنصريه العلم والارادة ركنا فيها مكملا لركنها المادي. ويتطلب القضاء الفلسطيني في أحكامه ضرورة توافر الارادة الاجرامية للحكم بإدانة المتهم بما هو منسوب اليه. وحسب المادة (238) من مشروع قانون العقوبات الفلسطيني الذي لم يقر بسبب تعطيل المجلس التشريعي نتيجة الانقسام الفلسطيني، (كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الإصرار أو الترصد يعاقب بالإعدام، وحسب المادة (239) سبق الإصرار: هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جناية أو جنحة يكون غرض المصر منها إيذاء شخص معين أو أي شخص وجده أو صادفه ولو كان هذا القصد معلقاً على أمر أو موقوفاً على شرط.

وتعتبر جريمة القتل من المؤشرات الأساسية في كثير من الدراسات على السلامة العامة أو الإحساس بالأمن الشخصي، ففي دراسة نشرت عام 1990حول الحياة في أكبر منطقة حضرية في العالم وكان هدفها تقدير وتصنيف نوعية الحياة في هذه المدن الكبرى وفقاً لعدد من المقاييس، وكان السؤال الذي وجه إلى سلطات أو إدارات الإحصاء في تلك المدن هو: ما عدد جرائم القتل بكافة صورها التي تمت خلال عام وذلك من واقع بيانات الشرطة المحلية. وقد أشارت الدراسة المذكورة إلى أن مؤشر الخطر الذي يعتمد على معدل حالات القتل /100000 نسمة في السنة ينقسم إلى عشرة مراتب أشدها خطراً تلك المدن التي تأخذ المرتبة رقم (1) وهي التي تزيد فيها حالات القتل عن 30 حالة قتل /100000 نسمة، وأما أقل المدن خطراً فهي التي تأخذ رقم (10) وقد سجلت معدلات قتل تقل عن 1.5 حالة قتل /100000 نسمة [12].

ثانياً: أسباب ودوافع ارتفاع جرائم القتل في غزة

تختلف أسباب ارتكِاب الجَّريمَة التي تقبع خلف قِيام المُجرِم بفعلته، ولكن يمكن شمولها كالتالي: الأسباب الاجتماعيّة مثل الفقر والجهل والبطالة، فهذه الأمور عندما تجتمع لدى الفرد، أو عندما يوجد أحدها فإنّ النَّفس والشَّيطان يوسوسان له بالقِيام بما هو خاطئ للتخلّص منها أو للبحث عن الراحة. انعدام الوازِع الدِّيني، والناتِج من عدم تثقيف الشَّخص بعلومِ الدِّين الإسلامي الصَّحيحة، فهناك الكثير من الأمور المُدخلَة على الدِّين وهو براء منها جميعها. حب السيطرة وتحقيق الذات الشّاذة، فالبعض يظن أنّ بارتكابه الجرائِم يكون قويّاً، ويستطيع أنْ يخيف المحيطين به. الكره والحقد الذي يؤدّي بالشخص إلى الإجرام للانتقام من شخصِ ما لسببٍ معيّن. حب الفُضول والمغامرة وتجربة الأمور غير الطبيعيّة، وهذا طبعاً منافٍ للغريزة

[12] اسماعيل، احمد علي. **دراسات الجريمة في جغرافية المدن**. الندوة العلمية عن جغرافية الجريمة، القاهرة: الجمعية الجغرافية المصرية.1995، ص117

الطبيعيّة.[13] ويمكن تحديد أهم الأسباب الدوافع المؤدية للجريمة بشكل عام جريمة القتل محل الدراسة في النقاط التالية:

الفقر والبطالة

يساهم الفقر والبطالة في كثير من الأحيان في ارتفاع معدلات الجريمة في كثير من المجتمعات، فالشعور بالتهميش والفقر والبطالة لدى بعض الجماعات في المجتمع يؤثر بشكل كبير على الأمن الاجتماعي لأنه من المعروف أن الفقر من أهم دوافع الجريمة، والشعور بالنقمة على الفئات غير الفقيرة علاوة على المجتمع والدولة، كما أن البطالة تحدث خللا في نظام الأمن الاجتماعي خاصة عندما تتحول إلى ظاهرة عامة تحدث قلقاً حيال مستقبل هذه الفئات مع مراعاة الجوانب المشتركة بين الفقر والبطالة. حيث تؤدي البطالة إلى الفقر. ويشير التقرير السنوي لفعاليات وانجازات الشرطة عام 2014 الى ارتفاع ملحوظ في معدل الجريمة في فلسطين و88 جريمة لكل 10 آلاف، حيث قدرت نسبة جرائم القتل وحدها ارتفاعا بنسبة 10.7% خلال عام 2013، حيث بلغ عدد جرائم القتل (31) جريمة نتج عنها (34) حالة وفاة منها (23) ذكرا، و(11) أنثى، واحتلت جرائم القتل أثناء المشاجرات المرتبة الأولى بين دوافع ارتكاب جرائم القتل بنسبة 35%، في حين شكلت جرائم القتل على ما يعرف بخلفية الشرف ما نسبته 15%، وعن الأدوات المستخدمة في ارتكاب الجريمة سجل السلاح الناري أعلى نسبة بما يزيد على 40%. ويعتبر للفقر تأثيرًا مباشرًا على السلم الاجتماعي وخاصة في فلسطين، وبالإضافة لنسبة البطالة العالية جداً، وإجراءات الاحتلال التعسفية من اغلاقات وحواجز وجدار، و"مزاجيات" الاحتلال بالتحكم بدخول العمال إلى أراضينا المحتلة، كل ذلك يؤثر بشكل مباشر على توسيع دائرة الفقر بالمجتمع الفلسطيني بالتالي يؤثر على الأمن والسلم الاجتماعي [(14)].

فقبل العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة 2014م، بلغ معدل الفقر في الضفة الغربية 17.8 %، أو ما يعادل (496,6200) ألف نسمة، وبلغ في قطاع غزة 38.8 % أو ما يعادل (682,882) ألف نسمة، أما نسب الفقر المدقع فقد بلغت 7.8%من إجمالي السكان في الضفة الغربية ما يساوي، (217,620)، و21.1% في قطاع غزة، وما يساوي (371,360) نسمة [(15)]. وفي ضوء نتائج العدوان الإسرائيلي على القطاع الذي استمر 51 يوما، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة من مجموع القوى العاملة، فأصبح 43.9% ما يعادل (198,903) عاطلين عن العمل في قطاع غزة، وبلغ

---

[13] Sanaa Ayman ،Definition of crime ،https://goo.gl/opCWdR

[14] أبو عرة، إسلام، باسم، **سلمنا الاجتماعي مهدد !!**، بحث استقصائي، جريدة الحياة الجديدة، بتاريخ 2015/9/31، على الرابط التالي: https://goo.gl/yylzp3

[15] **الجهاز المركزي للحصاء، النشرة** الإحصائية لمناسبة اليوم العالمي للسكان، رام الله، بتاريخ 2014/7/11م.

معدل الفقر حاولي 50% من مجموعة السكان، أي ما يعادل 894 ألف نسمة من مجموعة سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2 مليون نسمة، وأكثر من 30% من السكان تحت خط الفقر المدقع، الذي يتراوح دخلهم أقل من دولارين في اليوم [16].

وحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني فإن نسبة العاطلين عن العمل من بين المشاركين في القوى العاملة في الربع الأول 2015 بلغت 26.6% في فلسطين، بواقع 16.3% في الضفة الغربية و41.6% في قطاع غزة. كما تصل نسبة البطالة في فلسطين بين الإناث المشاركات في القوى العاملة إلى 36.2% مقابل 22.8% بين الذكور. ووفقا للإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ومنظمة الأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي الصادر عام 2014 فإن مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين مرتفعة جداً، حيث إن ثلث الأسر الفلسطينية (33%) أو ما يعادل 1.6 مليون شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي، وفقاً للمسح السنوي للأمن الغذائي لعام 2013، فالمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر تعتبر الأرضية الخصبة للجريمة والعنف الأسري، فحين يعجز الفرد عن توفير احتياجاته واحتياجات أسرته، لا بد أن ينعكس ذلك بشكل سلبي على سلوكه في المجتمع، بالتالي يتأثر المجتمع ككل؛ فالأسرة هي أساس المجتمع فحين يكون الفرد قادرًا على توفير احتياجاته واحتياجات أسرته يكون هناك تماسك وتواصل اجتماعي[17].

وحول الواقع الإنساني في غزة تشير احصائيات عام 2016 لارتفاع معدلات الفقر والبطالة، التي وصلت في غزة إلى 43% وفي صفوف الشباب إلى 65% مما يدفعهم للهجرة والانتحار وإلى مستقبل مجهول. بالإضافة إلى أن 80% من سكان قطاع غزة يتلقون المساعدات من وكالة الغوث، وقرابة 80 ألف أسرة من الشؤون الاجتماعية والمؤسسات الدولية الأخرى. فمنذ أكثر من عشرة أعوام يعاني قطاع غزة من مشاكل عدة، أبرزها، انقطاع التيار الكهربائي لأكثر من 16 ساعة يومياً وفي أحسن الأحوال لثماني ساعات، كما أن 95% من مياه غزة غير صالحة للاستخدام الأدمي وفق مؤسسات دولية. بالإضافة إلى تداعيات العدوان الإسرائيلي الأخير، وما خلفه من ارتفاع أعداد الأيتام إلى 20 ألف يتيم، و3 ألاف حالة طلاق سنوياً، وأكثر من 70% من طلبة جامعاتها غير قادرين على تسديد الرسوم الدراسية [18].

---

[16] الصوراني، غازي، **أرقام واحصائيات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في غزة**، منشورات الدائرة الثقافية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، غزة فلسطين، 2017، ص 6

[17] أبو عرة، إسلام، باسم، **سلمنا الاجتماعي مهدد !!، بحث استقصائي**، جريدة الحياة الجديدة، بتاريخ 2015/9/31، على الرابط التالي: https://goo.gl/yylzp3

[18] أبو مدلله، سمير، **غزة تستحق أكثر من ذلك.. أوقفوا مجزرة الرواتب**، موقع الاتجاه الديمقراطي، بتاريخ 2017/4/13، على الرابط التالي :http://alhourriah.ps/ar/?page=det&id=43430

وهذا يعني أن استمرار هذه الأزمة وتفاقمها سوف يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسوف يؤدي أيضاً إلى زيادة أعداد البطالة والفقر، والفقر المدقع، نتيجة توقف الحركة التجارية والصناعية في غزة، نتيجة الأزمة السياسية، مما سوف يؤدي لزيادة معدلات الجريمة وخاصة جريمة السرقة التي ينتج عنها جرائم قتل في بعض الأحيان.

الاحتلال الإسرائيلي

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عملت قوات الاحتلال على تفتيت المجتمع الفلسطيني وضرب مقومات صموده، عبر العديد من السياسات الإجراءات التي استهدفت منظومة القيم الوطنية والأخلاقية، عبر نشر المخدرات وتسريب السلاح لبعض الفئات.

فقد عزز الاحتلال الإسرائيلي الجرائم في المجتمع الفلسطيني بمحاولاته فكفكة الجبهة الداخلية واضعاف سيطرة المجتمع الفلسطيني عليها. وأكثر من ذلك يحاول الاحتلال الاسرائيلي بتغذيته لمسببات الجريمة غير المنظمة، بهدف حرف بوصلة الناس لتشتيت الجهود الهادفة لدحره عن الأرض الفلسطينية وانهاء احتلاله لها، ولهذا نراه على الدوام يحاول تشتيت جهود معالجتها ويسعى لتحويلها دائماً للجبهة الداخلية للفلسطينيين لزعزعة أي استقرار اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي فينشغل الفلسطينيون في تداعياتها عليهم الأمر الذي يريح الاحتلال الاسرائيلي بصرف الاهتمام والتركيز على مقاومته فيحاول تغذيتها دائماً بدلا من التعاون مع شعبنا لوقفها ومعالجتها [19]. وهناك أسباب أخرى لارتفاع معدلات جريمة القتل في المجتمع الفلسطيني، ومنها بعض العادات والتقاليد القديمة، وما يثير الاسف هنا هو أن مكونات الثقافة الفلسطينية لمرتبطة بالعادات والتقاليد القديمة والموروثة التي تحض على العنف وممارسته بأشكال مختلفة. مثالا فورة الدم، الاخذ بالثأر، القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة، والشجارات العائلية. ولان هذه الانماط من السلوك العنيف ذات جذور ثقافية وبُعد أيديولوجي يصعب العمل على تغييرها وأحيانا تنعدم الجرأة للمبادرة الاجتماعية من أجل الغائها. لذلك تعتبر هذه الجرائم هي الأكثر فتكاً بالبناء الاجتماعي الفلسطيني وتهدد منجزات الفلسطينيين نحو بناء مجتمع مدني

[19] مناصرة، كفاح، **الجريمة غير المنظمة الاكثر فتكاً في المجتمع الفلسطيني**، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2015/8/16، على الرابط :https://goo.gl/CmNM5U

[20]. ويمكن حصر بعض الأسباب الدافعة لارتكاب الجرائم، وخاصة جريمة القتل في المجتمع الفلسطيني [21] .

1. الكثافة السكانية العالية، وانشار المخدرات بكافة أنواعها.
2. التفاوت الاجتماعي بين أفراد الشعب فهناك أشخاص يتمتعون بمستوي علمي ومالي مرتفع وآخرون يعيشون في الحضيض
3. ضعف الرقابة الأسرية وقلة الوعي الديني
4. الانفتاح على العالم الغربي وانتشار الأفلام على شاشات الفضائيات والانترنت.
5. انتشار البطالة بين صفوف المواطنين مما أدي لانخفاض المدخولات فأكثر من 50% من أبناء الشعب يعيشون تحت خط الفقر ولا يستطيعون الحصول على الأشياء الأساسية.
6. الإغلاقات المتكررة والحصار الإسرائيلي الخانق للقطاع مما أدي لتوقف الورش والمصانع والمحلات عن العمل فكان أحد العوامل الدافعة للجريمة.
7. النزاع والقتال بين الفصائل الفلسطينية.

فكل تلك الأسباب وغيرها تعتبر سبب رئيسي في انتشار الجريمة وخاصة جريمة القتل في المجتمع الفلسطيني، الذي أصبح يعاني من ارتفاع معدلات الجريمة فيه، مما يؤثر على تماسك المجتمع الفلسطيني بغزة الذي أصبح يعاني نتيجة استمرار هذه العوامل، فاستمرار الانقسام والحصار الإسرائيلي على القطاع منذ حوالي 12 عام تقريباً خلق بيئة خصبة لزيادة معدلات الجريمة نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة التي وصلت لمستويات مخيفة، في مجتمع يعاني أصلا من فقر في فرص العمل.

---

[20] مناصرة، كفاح، **الجريمة غير المنظمة الاكثر فتكاً في المجتمع الفلسطيني**، وكالة معا الإخبارية، بتاريخ 2015/8/16، على الرابط :https://goo.gl/CmNM5U

[21] شقفة، أشرف، **دراسات في الجغرافيا البشرية**، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2010، ص4

ثالثاً: جرائم القتل في محافظات غزة

خلال السنوات الماضية ارتفعت معدلات جريمة القتل في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، وذلك نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار البطالة والفقر، خاصة بعد تكرار الحروب الإسرائيلية والحصار المفروض على القطاع، فأصبح لا يمر شهر أو حتى أسبوع وتطالعنا الأخبار عن جريمة قتل جديدة، نتيجة تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

<u>جرائم القتل في فلسطين خلال السنوات السابقة</u>

شهدت السنوات الماضية ارتفاع في معدلات الجريمة في الأراضي الفلسطينية، وخاصة جريمة القتل بسبب الأسباب التي جاءت على ذكرها الدراسة سابقاً، حيث اصدرت النيابة العامة تقريراً احصائياً حول أهم القضايا الجنائية والمدنية والدعاوى امام المحاكم بين 2013-2015. وجاء في التقرير أن جرائم القتل (القتل العمد، القتل القصد، القتل غير قصد) في العام 2013 بلغت 23 جريمة، مقابل 31 جريمة في العام 2014 أي بنسبة زيادة 34.8% عن العام 2013، و42 جريمة في العام 2015 بزيادة مقدارها 35.5% عن العام 2014. وحول جرائم الشروع بالقتل أظهرت البيانات أن هناك ازدياد ملحوظ في عدد جرائم الشروع بالقتل حيث بلغت عدد القضايا الواردة للنيابة 76 جريمة في العام 2013، مقابل 98 جريمة في العام 2014 أي بنسبة زيادة 28.9% عن عام 2013، في حين سجلت 108 جريمة في العام 2015 أي بنسبة زيادة 10.2% عن العام 2014 [22]. وفي جرائم قتل النساء تشير الإحصائيات أن هناك انخفاض في عدد قضايا القتل الواردة للنيابة العامة في الأعوام (2013، 2014، 2015)، حيث بلغ عدد القضايا 11، 14، 6 قضايا على التوالي، وقد بلغت نسبة الانخفاض في العام 2015 (57.1%) عن العام 2014. وفيما يتعلق بالشجارات العائلية انخفض عدد القضايا الواردة للنيابة من 294 قضية في العام 2013 إلى 178 قضية في العام 2014 أي بنسبة انخفاض 39.5%، وفي عام 2015 ارتفع عدد القضايا ليصل 195 قضية أي بزيادة مقدارها 9.6% عن العام 2014. وأظهر التقرير ان عدد قضايا الاغتصاب بلغ 51 قضية خلال الأعوام (2013، 2014، 2015) [23].

[22] **تقرير: الجريمة في فلسطين في الفترة 2013- 2015**، موقع راية نيوز، بتاريخ 2016/10/24، على الرابط : https://goo.gl/dyTKOV

[23] **تقرير: الجريمة في فلسطين في الفترة 2013- 2015**، موقع راية نيوز، بتاريخ 2016/10/24، على الرابط : https://goo.gl/dyTKOV

وتوصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة الشخصية خلال العام 2015، جراء استمرار حالة سوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، العديد من جرائم قتل النساء على خلفيات مختلفة، من بينها جريمتا قتل على ما "يعرف بشرف العائلة" ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني، قتل في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2015م (37) شخصاً،(20) منهم قضوا في قطاع غزة، و(17) آخرون في الضفة الغربية، منهم (9) أطفال من مجموع الضحايا، و(6) نساء فيما أصيب(137) آخرين، وكانت أبرز جرائم انتهاك الحق في الحياة(القتل)، تندرج ضمن السياقات التالية: سوء استخدام السلاح أو العبث به خارج إطار القانون؛ استخدام السلاح في نزاعات شخصية أو عائلية؛ وجرائم قتل على خلفية "شرف العائلة" كما قتل شخصان في حوادث استخدام مفرط للقوة من قبل الأمنية، فيما قُتل(7) أشخاص آخرين في حوادث فردية تتصل بأعمال المقاومة في قطاع غزة [24].

جرائم القتل في غزة خلال عام 2016

خلال السنوات الأخيرة زادت معدلات جريمة القتل في قطاع غزة، وذلك نتيجة لسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وانتشار البطالة والفقر، خاصة بعد تكرار الحروب والحصار المفروض على القطاع، فأصبح لا يمر شهر أو حتى أسبوع وتطالعنا الأخبار عن جريمة قتل جديدة، سرعان ما ينكشف المجرم. حيث تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة والخصوصية، ويعتبر قطاع غزة من أكثر مناطق العالم كثافة سكانية، وهذا الأمر يؤدي في كثير من الأوقات إلى مشاكل اجتماعية وأزمات، وحوادث وخلافات بين الجيران، بسبب ضيق الحال، والعصبية الكبيرة التي يتمتع بها المواطن الفلسطيني، نتيجة الضغوطات والأزمات المتعددة التي يعاني القطاع منذ سنوات.

فقد أظهرت أحدث إحصائية صدرت عن الإدارة العامة للأحوال المدنية بوزارة الداخلية الفلسطينية، أن عدد سكان قطاع غزة بلغ مع نهاية العام 2016، مليونين و15 ألفاً و64 نسمة. وحسب إحصائية مركز المعلومات في وزارة الداخلية، فإن قطاع غزة وصل تعداد سكانه مليونين و15 ألف نسمة، بنسبة 50.66% ذكور، و49.34% إناث. وأظهرت إحصائية الأحوال المدنية أن قطاع غزة يشهد شهرياً حوالي 5 آلاف مولود جديد، فيما يشهد القطاع سنوياً تسجيل أكثر من 53 ألف مولود جديد [25]. وبلغت الكثافة السكانية في الأراضي

---

[24] تقرير سنوي، **الانتهاكات الفلسطينية لحقوق الإنسان ومعوقات التحول الديمقراطي**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،2015، ص23

[25] حتى نهاية 2016: عدد سكان قطاع غزة 2 مليون و15 ألفاً و644 نسمة، دنيا الوطن، بتاريخ 2017/1/16، على الرابط : https://goo.gl/rXcPvM

الفلسطينية نهاية العام 2014، 767فرد كم^2، منها في الضفة الغربية حوالي 500 فرد كم^2، ووصلت في غزة إلى 4,904 فرد في كم^2، علماً أن مساحة قطاع غزة تساوي 365كم2، ما يساوي 1% من مساحة فلسطين، بينما تساوي مساحة الضفة الغربية حوالي 5,860 كم^2. وهي ما يقارب 21% من مساحة فلسطين [26].

وخلال عام 2016 استمر الوضع المتردي لحالة حقوق الإنسان في الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرت أحداث التعدي على الحق في الحياة والقتل خارج القانون؛ بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار حالة الانقسام الفلسطيني والصراع على السلطة. ، فعلى الرغم من مرور أكثر من عامين على توقيع اتفاق المصالحة وتشكيل حكومة التوافق الوطني في منتصف العام 2014م، استمرت حالة الصراع على السلطة مما انعكس بشكل سلبي على حالة حقوق الانسان في الأراضي السلطة الفلسطينية، حيث يؤكد المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أن أغلب الانتهاكات التي وقعت خلل العام 2016م، ذات علاقة وثيقة بحالة الانقسام. فقد تواصلت جرائم انتهاك الحق في الحياة والاعتداء على السلامة والخصوصية، خلال عام 2016 والاعتداء على سيادة القانون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان؛ فقد قتل خلال عام 2016م، 50 شخصاً في حوادث تتعلق بسوء استخدام السلاح والاعتداء على سيادة القانون، من بينهم 27 شخص في قطاع غزة و23 في الضفة الغربية، من بينهم 5 أطفال و6 نساء واصابة 40 أخرين، وكانت الجرائم تندرج ضمن السياقات التالية، 26 حالة قتل في النزاعات والمشاكل العائلية، ومقتل 11 شخص نتيجة سوء استخدام السلاح أو العبث به، ومقتل 10 أفراد على يد أفراد الشرطة نتيجة استخدام القوة المفرطة، ومقتل أثنين من النساء على ما يسمي شرف العائلة، ومقتل شخص في أعمال تتعلق بالمقاومة الفلسطينية [27].

وبشكل خاص شهد قطاع غزة العديد من حالات القتل بدوافع متعددة نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقد شهد القطاع خلال عام 2016 33 جريمة قتل عمد، مما أحدث حالة من التساؤل لدى المجتمع عن أسباب تزايد جرائم القتل. ففي تاريخ 18-2-2016 قتلت المواطنة "ليلي محمد السقا" 45 عام على يد ابنتها بسبب خلاف عائلي بينهم، ورفض البنت العيش مع أمها. وبعد شهرين من جريمة المواطنة السقا، قتل المواطن "محمد خليل المصري" في تاريخ 18-4-2016 وهو موظف في دائرة الطابو في حكومة غزة، بعد العثور على سيارته متوقفة بالقرب من مقبرة العائلة غرب خانيونس. وفي تاريخ 21-4-2016 قتل المواطن

[26] الصوراني، غازي، **أرقام ومعطيات حول الواقع الاجتماعي والاقتصادي في قطاع غزة**، الدائرة الثقافية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، غزة فلسطين، 2016، ص 5

[27] **تقرير حالة حقوق الأنسان في الأراضي الفلسطينية**، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة فلسطين، 2016، ص 24

"حماد دغمش" (33 عاماً) على يد مواطن من عائلة "أبو مدين". وفي تاريخ 12-5-2016 قتل الشاب "عليان اصليح" (22عامًا) إثر تعرضه لعيار ناري من أقرباء له خلال شجار عائلي في منطقة معن شرقي محافظة خانيونس جنوب قطاع غزة. كما قتلت المواطنة "ثرية البدري"، بتاريخ 12-5-2016 عندما تم مهاجمتها بمنزل العائلة وسط غزة، وفي تاريخ 18-5-2016 قتل الطفل إبراهيم نصلة (4 أعوام) خنقاً ببلدة بيت لاهيا، على يد أخته البالغة من العمر 19 عاماً بسبب مشاكل اسرية. وبعد عشرة أيام، وفي تاريخ 27-5-2016 عثرت الشرطة الفلسطينية على جثة المواطن علي عوض الله (52 عاماً) مقتولاً في منزله، وعليه آثار ضرب بآلة حادة في منطقة القرارة بخانيونس، وتم إلقاء القبض على الجاني، الذي اعترف خلال التحقيق معه بارتكابه الجريمة بسبب خلافات بينهما. وفي تاريخ 25-6-2016 عثرت الشرطة على جثة المواطنة شفا سالم (58 عاماً) مقتولة داخل شقتها الكائنة بالقرب من الميناء غرب مدينة غزة [28].

وفي تاريخ 26-6-2016 وقع شجار عائلي داخل عائلة الديري في حي الصبرة بمدينة غزة وأدى إلى مقتل مواطنة أثناء وقوفها على شرفة المنزل، وبعد أسبوع تجدد الخلاف ووقع اشتباك مسلح بتاريخ 8-7-2016 أدى لمقتل المواطن وسيم الديري. كما قتلت المسنة محاسن عوض شلوف (80 عامًا) في تاريخ 19-7-2016 من سكان مدينة رفح جنوب القطاع. وقالت المباحث إن المسنة شلوف قتلت خنقاً، وأظهرت المعاينة الأولية أنها تعرضت للخنق بشالة بيضاء تركت حول عنقها. وبتاريخ 20-7-2016 قتل المواطن محمود أبو سيدو (22 عامًا) بحي التفاح شرق المدينة [29]. وبتاريخ 2016/12/8 قتل أثنين من عائلة "ابو مدين واصابة ثالث بجرح خطرة في إطلاق نار غرب غزة. وقالت المصادر ان الحادث تم على خلفية ثأر عائلي دون الادلاء بمزيد من التفاصيل [30].

[28] **11 جريمة قتل في غزة منذ بداية عام 2016**، والوكالة الوطنية للإعلام ، بتاريخ 2017/4/22م، على الرابط التالي: https://goo.gl/Kh7dsu

[29] **11 جريمة قتل في غزة منذ بداية عام 2016**، والوكالة الوطنية للإعلام ، بتاريخ 2017/4/22م، على الرابط التالي: https://goo.gl/Kh7dsu

[30] **مقتل شقيقين من عائلة ابو مدين واصابة ثالث بجراح خطرة في اطلاق نار غرب** غزة، وكالة سهم الإخبارية، بتاريخ 2016/12/8م، على الرابط :https://goo.gl/aA2Jna

جرائم القتل في غزة خلال عام 2017

ازدادت في الآونة الأخيرة جرائم القتل في قطاع غزة إذ وقعت 3جرائم قتل مختلفة خلال أسبوع واحد في محافظات القطاع والتي أثارت حالة من الخوف والقلق والارباك في صفوف المواطنين. وبحسب يامن المدهون مسؤول وحدة الرصد والتوثيق في مركز الميزان لحقوق الانسان فان العام الحالي شهد 14 حالة قتل في القطاع على خلفيات متعددة. واشار المدهون إلى أن العام المنصرم وقعت 77 حالة قتل في القطاع. ويلخص أستاذ علم النفس في جامعة الأقصى بغزة درداح الشاعر أسباب دوافع ارتكاب الجريمة الواقع الاقتصادي المرير الذي يعيشه القطاع وتعاطي المخدرات أو عقاقير الهلوسة. ولفت الشاعر إلى عدم وجود أي مبرر أو مصوغ يدفع الانسان إلى القتل وإن كان مبررا يجب أن يكون بيد الحكومة أو السلطة وليس بيد الأفراد. ويرى أستاذ علم النفس في القطاع منطقة منكوبة بكل ما تحمله الكلمة نتيجة تداعيات الحصار الاسرائيلي المفروض منذ عشر سنوات والانقسام وارتفاع نسبة البطالة والفقر التي تعتبر أرضية لاقتراف الجرائم، بدوره، استبعد الصيدلي ذو الفقار سويرجو أن تكون الحبوب المخدرة أو الهلوسة أو ما تسمى الثور لها تأثير عدواني على الانسان، ويقول " أنا غير مقتنع بأن تلك الحبوب موجودة بالأصل وإن كانت موجودة فهناك تهويل فيما يتعلق بتأثيرها العدواني خاصة أن هذه العقاقير تصيب صاحبها بالجبن أثناء تعاطيها"[31].

وحول أحداث القتل عن شهر يناير 2017م، أكدت إحصائيات مركز الميزان لحقوق الإنسان عن شهر يناير 2017 لمظاهر غياب سيادة القانون، مقتل أثنين من الأشخاص أحدهم نتج عن إطلاق أدى لمقتل شخص وإصابة طفل وسيدة، ومقتل شخص أخر في انهيار نفق للمقاومة الفلسطينية [32] وحسب احصائية مظاهر غياب سيادة القانون قتل 7 اشخاص خلال شهر فبراير من عام 2017م، وحسب إحصائية المركز، قتل شخص واصابة 5، نتيجة حوادث إطلاق نار، ومقتل 5 اشخاص في حوادث أنفاق، ومقتل شخص أخر في انفجار داخلي [33]

[31] **14 حالة قتل بغزة منذ بداية 2017 أخرها 3 جرائم وقعت بأسبوع** واحد، جريدة المشرق نيوز، 24 أبريل 2017م، على الرابط التالي: https://goo.gl/bjVrew

[32] **إحصائيات شاملة للانتهاكات الإسرائيلية ومظاهر غياب سيادة القانون، يناير 2017**، مركز الميزان لحقوق الإنسان، على الرابط التالي:https://goo.gl/YfhQAr

[33] **إحصائيات شاملة للانتهاكات الإسرائيلية ومظاهر غياب سيادة القانون، فبراير2017**، مركز الميزان لحقوق الإنسان، على الرابط التالي:https://goo.gl/2qu9xi

وحول جرائم القتل التي وقعت في النصف الأول من عام 2017م، قتل الشاب محمد جمال الأقرع (25 عاما) نتيجة إطلاق النار عليه خلال شجار عائلي في دير البلح، وسط قطاع غزة. وقالت المصادر الصحفية إن الأقرع أصيب برصاصة في رقبته نقل إثرها لمستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، ومع تدهور حالته الصحية اضطر الأطباء لنقله لمستشفى دار الشفاء بغزة، قبل أن يعلن وفاته. ويعد الأقرع الشاب الثاني الذي قتل وسط القطاع بعد عثور الشرطة أمس الأول على الشاب أحمد النجار (27 عامًا) مقتولاً في شقة سكنية بمخيم النصيرات قبل إلقاء القبض على قاتليه [34].

وكان المتحدث باسم الشرطة في قطاع غزة، قال إن المواطن، أحمد النجار، يبلغ من العمر (27 عامًا)، عثر عليه مقتولًا داخل شقة سكنية في مخيم النصيرات وسط القطاع، أن الشرطة ألقت القبض على شخصين، اعترفا أثناء التحقيقات الأولية، أنهما قتلا الشاب، إثر خلاف مادي، نشب بينهم [35].

وقتلت مواطنة فلسطينية في يوم الثلاثاء2017/4/18م، داخل أحد الأبراج السكنية بمخيم النصيرات وسط قطاع غزة. وأفادت المصادر الإعلامية بأنه تم العثور على جثة للمواطنة "نسرين حسنين" في منتصف الأربعينات من العمر مقتولة، داخل أحد الشقق السكنية بأبراج مخيم النصيرات "أبراج عين جالوت". [36]. وقتلت المواطنة سعدة عبد الله محمد عاشور "31 عاماً" فجر اليوم السبت الموافق 2017/4/22، إثر تعرضها للطعن على يد زوجها في مدينة رفح جنوب قطاع غزة. وأكدت المصادر الإعلامية أن المواطنة قُتلت طعنًا بالسكين على يد زوجها في حي تل السلطان برفح [37]. وقتل مسن، فجر يوم الأحد 2017/4/23، في جريمة قتل وسطو جديدة على منزله في منطقة تل الهوا غرب مدينة غزة. وأوضحت المصادر، أنه تم العثور على جثة المسن إسماعيل ديب غباين (70 عاماً)، ملقاة أمام مبنى سكني غرب مدينة غرب، وهو صاحب سوبر ماركت حيث تعرض منزله للسرقة. [38].

---

[34] **وفاة شاب في شجار عائلي وسط قطاع غزة**، المركز الفلسطيني للإعلام، بتاريخ 2017/3/10، على الرابط التالي: https://goo.gl/NqnZJN

[35] **قتلاه إثر خلاف مادي.. مقتل الشاب أحمد النجار في النصيرات**، موقع دينا الوطن، بتاريخ 2017/3/8، على الرابط التالي: https://goo.gl/UyF766

[36] **البطنيجي للوطنية: العثور على امرأة مقتولة بالنصيرات**، والوكالة الوطنية للإعلام، بتاريخ 2017/4/18م، على الرابط التالي: https://goo.gl/ReOh7w

[37] **جريمة بشعة في رفح.. مواطن يقتل زوجته بعدة طعنات**، والوكالة الوطنية للإعلام، بتاريخ 2017/4/22م، على الرابط التالي: https://goo.gl/HAXqm5

[38] **مصرع مسن على أيدي لصوص غرب غزة**، وكالة خبر للإعلام، بتاريخ 2017/4/23م، على الرابط التالي: https://goo.gl/M4uoU2

وأيضا توفي مواطن سجين لدى جهاز الشرطة التابع لحركة حماس بغزة صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/4/25م، وقالت مصادر محلية إن الشاب "محمد بربخ" وهو في الأربعينيات من عمره، وصل إلى مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح بحالة صعبة، وسط محاولات من الأطباء لإنعاش قلبه، إلا أنه توفي بعد لحظات قصيرة. وأكدت المصادر إن المواطن "محمد عاشور بربخ" (43 عاماً) توفي في مركز تأهيل وإصلاح دير البلح في المحافظة الوسطى، حيث وُجد داخل غرفته جثة هامدة حينما حاول النزلاء في نفس الغرفة إيقاظه في الصباح. وتم على إثره نقل الموقوف للمستشفى وعرض الجثة على الطب الشرعي، حيث تبين وجود آثار حبل على العنق، وبناء على ذلك تم فتح تحقيق في الحادث لمعرفة أسباب الوفاة [39].

وقتل ثلاثة أشخاص من عائلة العطاونة على أثر نشوب خلاف بينهم على "مفتاح باب" فقد قتل الأشقاء احمد العطاونة "24 عام" وأمجد العطاونة "21 عام" مع عمهم الذي يسكن معهم في نفس المنزل بسبب "مفتاح باب الشارع". وقال شهود من داخل العائلة، أن مشادة وقعت بين الأشقاء وعمهم وأبنائه بسبب عدم العثور على مفتاح لباب الشارع المؤدي لمنزلهم. وأضاف الشهود أن الشقيقين أحمد وأمجد قد قتلا طعنا بالسكاكين بعد أن نشب عراك مع ابناء عمهم حول "مفتاح الباب". وأكد الشهود أن علاقة القتيلين منقطعة مع عائلة عمهم الذي يسكن معهم في نفس البيت. وأعلنت المصادر الطبية وفاة عم القتيلين محمود العطاونة (56) عاما متأثرا بجراحه التي أصيب بها مساء اليوم [40].

وتشير الاحصائيات النهاية التي حصل عليها الباحث أن 37 حالة قتل عمد حدثت في غزة خلال عام 2017 بينما وقعت 33 حالة عام 2016، بالإضافة لوقوع 11365 جريمة سرقة عام 2016 مقابل 9024 جريمة عام 2016م بزيادة تقدر بحوالي2341 جريمة سرقة خلال عام 2017، وهذا مؤشر خطير على انحراف المجتمع الفلسطيني في غزة واغترابه عن قيمه واخلاقيته التي كانت ترفض مثل هذه الأعمال، فخلال عامي 2016 2017م وقعت في غزة 70 جريمة قتل، بمعدل 3 جرائم شهر تقريباً، راح ضحيتها العديد من الرجل والنساء والأطفال، لأسباب مختلفة منها الخلافات الأسرية، والمالية والشخصية، إضافة لعدد من الحالات بدافع السرقة، وعدد أخر بسبب الثأر عائلي، نهيك عن حالات القتل غير العمد التي تحدث نتيجة حوادث السيارات والأخطاء الطبية، إضافة لشهداء القصف الإسرائيلي واعمال المقاومة الفلسطينية.

---

[39] **مُحدث : مقتل مواطن في ظروف غامضة**، موقع زون بوست، بتاريخ 2017/4/25، على الرابط التالي: https://goo.gl/3qnkhV

[40] **تفاصيل مقتل 3 أشخاص من عائلة العطاونة اثر شجار عائلي بحي الزيتون شرق غزة**، موقع شبكة سوا الإخبارية، بتاريخ 2017/6/10، على الرابط التالي:https://goo.gl/WgmJZq

وأكد الناطق باسم الشرطة الفلسطينية في قطاع غزة، أيمن البطنيجي أن الارقام والنسب لعمليات القتل والجريمة طبيعية ولا يمكن اعتبارها ضمن الظواهر المجتمعية. ولفت البطنيجي الى أن العام 2017 سجل 37 جريمة قتل وتم تفنيد انواعها واسبابها والغالبية، العظمى بنسبة بلغت حوالي 60% ليس له علاقة بالوضع الاقتصادي في قطاع غزة، مشيراً إلى أن حالتين فقط كانا بدافع السرقة وحالتين في مجال النزاع المالي أما بقية الجرائم فقد كانت بعيدة كل البعد عن العنوان الاقتصادي. وقال البطنيجي:" وهنا يطمئننا الوضع الاكثر ان هذه الجرائم لازالت في طورها الطبيعي ولا تشكل أي لون من ألوان الخوف على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة"[41].

[41] أحصائيات حول عمليات القتل والجريمة في غزة، شبكة الإخبارية، 12 مارس 2018م، على الرابط التالي: https://goo.gl/nRYsrT

المحور الثالث:

جرائم القتل بين التداعيات والإجراءات

لا شك أن ارتفاع معدلات جرائم القتل في أي مجتمع من المجتمعات يعتبر مؤشر على مدى التجانس والاستقرار والسلم الأهلي الذي يمر به أي مجتمع من المجتمعات، ما بالك إذا كان هذا المجتمع يعاني من تحديات داخلية تتعلق بوجود أزمة سياسية مستمرة وتتفاقم بالإضافة لوجود احتلال كالاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض حصار جوي وبحري وبري منذ عام 2006م.

أولاً: تداعيات جريمة القتل على النسيج الاجتماعي

الجريمة كمرض اجتماعي تعاني منه كل المجتمعات البشرية، إلا أنها تعتبر من المؤشرات الخطيرة على درجة تماسك المجتمع، خاصة المجتمعات التي تعاني من الاحتلال، والذي يتطلب تماسك وتكاتف اجتماعي وسياسي من أجل مواجهة سياسات المحتل التي تحاول تفكيك المجتمع لسهول السيطرة عليه. فلا شك هناك تداعيات خطيرة جدا على انتشار ظاهرة جريمة القتل في المجتمع الفلسطيني، خاصة في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية مما سوف يؤثر على قوة تماسك المجتمع الفلسطيني، وقدرته على الصمود والتحدي في مواجهة التحديات، وخاصة التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني.

فالتهديد الأمني الناتج عن الجرائم الجنائية في غزة عززه الإحباط السياسي والسقوط الاقتصادي المستمر، وأصبح الشعور بانعدام الأمن اسطورياً، يكاد يعادل شعوراً مقارباً للخوف أثناء الحروب السابقة على قطاع غزة، ما يسوغ كل الشكوك ويبرر نشر كل الوسائل الأمنية، بينما لا تشكل الجريمة الجنائية في الحقيقة تهديداً استراتيجياً، إلا أن ردة الفعل العامية الممزوجة بالتشاؤم السياسي تشبه كثيراً ما يقوله المحللون النفسيون "نبوءة تتحقق ذاتياً"، ويبرر خوفا من عنف متضخم أكبر، وهو ما يبرر العنف في المقابل. وبالتالي إذا لم يعالج هذا الخوف من خلال تعميم الاستقرار المرتبط ارتباطا وثيقاً بإرساء الأمن واشباع مدركاته لدى أهالي قطاع غزة، الذي يواجه اشكالية كبيرة في ترتيب أوليات هذه المدركات التي يفترض بأنها سياسية بالدرجة الأولى. فان الجريمة الجنائية ستصبح تجسيداً مسبقاً لما سيكون عليه مستقبل قطاع غزة، إذ أن الاحباط السياسي يجبر قطاع غزة على الانتظار في قاعة وهمية ملحقة برغبات حزبية، حيث أصبحت هذه الرغبات هي المقياس لترتيب تلك الأولويات المؤدية بدورها الى الاستقرار [42].

---

[42] عطالله، إسلام، **اشباع مدركات الأمن السياسية في قطاع غزة**، دنيا الوطن، بتاريخ 2017/4/26م، على الرابط التالي: https://goo.gl/9kxXJx

فالناظر إلى المعطيات الأخيرة التي تجلت بزيادة معدلات الجريمة، تباعاً بعد التجاذب السياسي الذي ما غاب البتة عن غزة واستئثار الحكم بأي ثمن أدى إلى حالة من الفوضى والعودة إلى مسرح الجريمة بهذه السرعة المتنامية والمتصاعدة حيث وصلت إلى حد لا يتصوره العقل؛ الأمر الذي بث الذعر في قلوب الغزيين وبلغ ما بلغ من حالة الهذيان. إن شعور الفرد بحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي سيؤدي حتماً إلى انهيارات متواترة في منظومة القيم الاجتماعية بفعل الخطر الذي يتهدد حياة الأفراد في المجتمع والذي يدفعهم إلى السرقة والسطو الذي قد يصل إلى القتل، وهذا ما بات يحدث في غزة، غزة التي تعاني من البطالة المستشرية والفقر الذي يصل إلى حد الجوع والحرمان [43]. وتعتبر الجريمة من سرقة وسطو وقتل من أهم عوامل تفكيك المجتمع وهتك نسيجه الاجتماعي، خاصة مجتمع مثل غزة الذي ما زال يحمل موروثاً من العادات والتقاليد، لاسيما الأخذ بالثأر، بل تنذر بعدم الاستقرار الذي يدفع الفرد إلى محاولة حماية نفسه بنفسه نظراً لغياب الأمن والحماية، وزيادة مستوى الخوف والتوتر وفقدان الثقة في محيط الفرد وارتفاع منسوب الشك والريبة إلى درجة الرعب الذي من الممكن أن يصبح ظاهرة في المجتمع. هذا ما يترتب عليه مكافحة هذه الجرائم ولجم انتشارها بالسرعة الممكنة؛ إذ أن المعطيات تشير إلى أن غزة إذا ما أعملنا العقل وأحسنا التفكير والتدبير فهي مقبلة على صيف ساخن ربما يشتعل بفعل الواقع السياسي والاقتصادي السيء الذي من الممكن أن يعصف بها وما قد تحمله الأيام الحبلى من آلام بعدما قاربنا من انسداد الأفق وانعدام الرؤية لمستقبل غزة وتيقن الجميع بأنه لا جدوى من المساعي الرامية إلى انهاء الانقسام في المنظور القريب وبالتالي قد يفضي هذا إلى ما لا يحمد عقباه [44].

ثانياً: كيفية الحد من انتشار جريمة القتل في غزة

السلم والأمن الاجتماعيان من المسائل المهمة التي ترتقي بالمجتمعات وتوافرها يعني استقرارًا اجتماعيًّا يقود إلى استقرار اقتصادي وتحقيق تنمية، أن الأمن الاجتماعي يتحقق بالتوافق والإيمان بالثوابت الوطنية التي توحد النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يبرز الهوية الوطنية ويحدد ملامحها، حيث يكون من السهل توجيه الطاقات للوصول إلى الأهداف والغايات التي تندرج في إطار القيم والمثل العليا لتعزيز الروح الوطنية وتحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتكامل الأدوار.

ويعد استتباب الأمن والحد من الجريمة من أهم عوامل تثبيت الأمن الاجتماعي، ويمكن الحل في يتحمل الكل مسؤوليته في بناء وعي، وعلى كل شخص في موقعه ومكانه ووفق إمكانياته

---

[43] التلولي، شفيق، **جريمة في غزة**، وكالة أمد للعلام، بتاريخ 2017/4/24م، على الرابط التالي:https://goo.gl/1GPi2x

[44] المرجع السابق

أن يساهم إلى حد ما في حل، لأن إلقاء المسؤولية على شخص دون آخر لا يكون حلاً بل يضيع القضية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية العليا بتنصلنا منها، بل يتساوى بالمسؤولية كل طبقات المجتمع مع اختلاف حجم المسؤولية ومن يعمل بالوظائف الدنيا عليه مسؤولية كمن يعمل بالوظائف العليا، فالمجتمع كله يتحمل المسؤولية، والثقافة فعلياً هي عمل جمعي وجميع شرائح المجتمع الفلسطيني شريكة في حمل الرسالة وأدائها، "ونحن ننسج علاقاتنا ونقيم أعمالا مشتركة حتى تستطيع كل فئة وجهة وكل مكون من مكونات الحياة الثقافية أن يؤدي دوره لنصل إلى أقل ضرر ولا يستثنى من ذلك الكاتب والرسام والفلاح والشاعر والفنان التشكيلي والمغني الشعبي والموظف والوزارة المحلية والطالب في جامعته والمحاضر في محاضراته، وإذا لم نعمل على هذه المسؤولية المشتركة نكون بشكل أو بآخر ساهمنا بإغراق المركب الذي لا يخرق إلا بتخاذل الجميع. يضيف أبو الرب[45]. للحد من انتشار الجريمة وخاصة جريمة القتل، يجب ان يتحمل الكل الوطني مسؤوليته السياسية والأخلاقية عن الأوضاع في قطاع، ومن هذه المسؤوليات، ما يلي:

دور الفصائل والقوى الفلسطينية

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي بكل تأكيد انعكاس للأوضاع السياسية، فتحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أي مكان في العالم مرتبط تحسن الوضع السياسي، فقد انعكست الأوضاع السياسية والأمنية في القطاع على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت معادلة ثابته.

فلابد أن تدرك الفصائل الفلسطينية، وخاصة حركتي فتح وحماس أن استمرار حالة الانقسام في ظل المعطيات الحالية، أن الأوضاع الاجتماعية والإنسانية تتجه نحو الكارثة بكل معني الكلمة، فالحل الوحيد القادر تغير الأوضاع في قطاع غزة نحو الأفضل هو طريق الصالحة الوطنية وانهاء الانقسام الأسود، وغير ذلك سوف يعني استمرار الازمة وتعقدها، على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فلابد للفصائل والأحزاب الفلسطينية العمل بشكل جاد لوضع حدٍ للانقسام الداخلي الذي يتسبب في مزيد من تدهور الأوضاع الإنسانية في ظل استمرار حصار غزة وتواصل الانتهاكات الإسرائيلية الأمر الذي يدفع إلى ضرورة وضع حدٍ للخلافات، وتعزيز صمود المجتمع الفلسطيني. ودعوة الفصائل الفلسطينية والقوى والفعاليات الوطنية والإسلامية لإخذ دورها الوطني في ممارسة ضغوط على الأطراف المعطلة للمصالحة بهدف تغليب الوحدة الوطنية والمصالح العليا للشعب الفلسطيني على المصالح الحزبية الضيقة.

---

[45] أبو عرة، إسلام، باسم، **سلمنا الاجتماعي مهدد !!**، بحث استقصائي، جريدة الحياة الجديدة، بتاريخ 2015/9/31، على الرابط التالي: https://goo.gl/yylzp3

والدعوة لحوار وطني شامل، يؤدي لاتفاق على برنامج عمل وطني واستراتيجية موحدة لمواجهة التحديات، في ظل الرغبة الأمريكية لإعادة إطلاق المفاوضات من جديد.

دور الأسرة والعشائر ولجان الإصلاح للحد من الظاهرة

للحد من انتشار جريمة القتل في قطاع غزة، أصبح يتطلب تكاتف كل شرائح المجتمع الفلسطيني، في مواجهة الظاهرة، نحن الآن بحاجة الى عمل متأسس لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، من خلال جهد جماعي يتكامل فيه ويتشارك كل من القوى والأحزاب والسلطة الفلسطينية أينما وجدت، ورجال الإصلاح والعشائر ومؤسسات المجتمع المدني.

بحيث يتم التوعية والتثقيف بثقافة التسامح والمحبة والإخاء واعتماد الحوار كأسلوب حضاري في التعاطي ومعالجة المشاكل، مع عزل ومحاصرة كل العناوين والرموز بمختلف مسمياتها التي تستغل المنابر ودور العبادة للتحريض ونشر الفتن، بدل حض الناس على التكاتف والتضامن وتعزيز الوحدة والتلاحم بين كل مكونات المجتمع.

إن الحل لهذا العنف المتصاعد لا يتأتى من خلال العمل الاستعراضي والإعلامي فقط، بل نحن بحاجة الى جهد جدي وحقيقي، لكي يتم محاصرة هذه الظاهرة والتقليل من مخاطرها، وهنا يجب العمل على تأسيس مجالس أو لجان ذات اختصاص للسلم الأهلي والمجتمعي، وهذه المجالس المشكلة تأخذ على عاتقها القيام بوضع لوائح وأنظمة ورؤى لكيفية معالجة ظاهرة العنف، وحيثما امكن الاستعانة بتطبيق القانون يكون له الأولية على الحلول العشائرية والقبلية، والشعار الناظم لهذه المجالس "لا حماية ولا حضانة ولا تستر على من يمارسون العنف والبلطجة في مجتمعاتنا"، ويجب أن تتم المعالجة من خلال الوحدات الاجتماعية القاعدية، فالمنهاج التعليمي في المدارس، ضمن مادة التربية الوطنية، تخصص دروس لنشر قيم التسامح والمحبة واحترام الآخر وحل الخلافات من خلال الحوار كأسلوب حضاري، وكذلك على رجال الدين مسلمين ومسيحيين أن يؤكدوا في خطبهم الدينية والإرشادية في الجوامع والكنائس على قيم التسامح والمحبة واحترام الآخر[46].

أيضا تعلب الأسرة دور كبير في الحد من ظاهرة العنف والقتل، من خلال مراقبة سلوك وتصرفات أبناءهم، ومحاولة تلبية احتياجاتهم التي يحاولون تلبيتها بعيداً عن الأسرة فيقعوا في الجريمة "فلأسرة" بيدها الحل وعن الدور الذي تلعبه الأسرة كونها اللبنة الأساسية لبناء المجتمع، أن المشاركة الفعلية والتخطيط والمناقشة وتوزيع الأدوار داخل الأسرة هو الحل لتجاوز العقبات

---

[46] عبيدات، راسم، **السلم الأهلي والمجتمعي وحماية النسيج الاجتماعي والوطني**، وكالة أمد للإعلام، بتاريخ 2017/4/25، على الرابط : https://goo.gl/9tXGnB

وتلبية الاحتياجات العملية والاستراتيجية. إن خطورة إلقاء اللوم والمسؤولية على فرد واحد، لأن ذلك يزيد الفجوة بل على جميع أفراد الأسرة حتى الأطفال المشاركة الحقيقية والفاعلة لأن مشاركة الجميع بالحوار تؤدي إلى التفهم والاحتواء [47].

دور القانون في الحد من الظاهرة

لابد أن تعزيز ثقافة اللجوء للقانون خاص في الخلافات العائلية والشخصية، من أجل أن يكون القانون الفيصل في المنازعات الاجتماعية لأن هناك غيابًا لثقافة احترام القانون، فالقانون ثقافة وقناعة قبل أن يكون نصوصًا ملزمة، وتفكك النسيج الاجتماعي وتراجع القيم والمبادئ وضعف الوازع الديني والأخلاقي كل ذلك يسهم بشكل كبير في انتشار الجرائم والعنف وأخذ القانون باليد". بالإضافة لعدم فاعلية كثير من النصوص القانونية في قانون العقوبات وقدمها وعدم ملاءمتها للواقع الحالي، والبطء في البت في القضايا والفصل فيها نتيجة ضغط العمل في المحاكم، وانسداد الأفق السياسي يؤدي إلى نوع من الاحتقان واليأس وانعدام الأمل والثقة بالمستقبل، والعامل الاقتصادي له دور لدى البعض خاصة في الجرائم المالية؛ الأمر الذي يجد تعبيراته وانعكاساته في العنف وتفشي الجرائم" [48].

دورة وزارة الشؤون الاجتماعية

في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادي تتحمل السلطة الفلسطينية والحكومة مسؤوليه كبيرة في الحد من تأثيرات ارتفاع معدلات جريمة القتل في قطاع غزة، من خلال الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية.

ففي ظل ارتفاع مستويات الفقر والبطالة لا بدّ من الجهات المسؤولة كوزارة الشؤون الاجتماعية العمل للحد أو التقليل من ارتفاع هذه المستويات وتفشيها ما يهدد بشكل أو بآخر السلم الاجتماعي، فوزارة الشؤون الاجتماعية تعمل منذ قدوم السلطة على تنفيذ مشاريع تنموية للأسر الفقيرة، تهدف لتغيير حياة الأسر أكثر من التركيز على المساعدات التموينية والعينية، ورغم أن الوزارة وسعت دائرة المساعدات لأكثر من 110 آلاف أسرة بالضفة وقطاع غزة، وفي نسبة ليست بالقليلة من الأسر المحتاجة الموجودين على قوائم الشؤون الاجتماعية، وأن أكبر قاعدة للأسر الفقيرة موجودة الآن على قوائم الشؤون الاجتماعية. فالوزارة تسعى دائمًا للشراكة مع كافة المؤسسات سواء الحكومية والأهلية والخاصة، لتعزيز المسؤولية الاجتماعية وهذه الجزئية الثانية من الحماية الاجتماعية، إضافة للتدخلات الحكومية الهادفة لتعزيز المسؤولية الاجتماعية،

---

47 أبو عرة، إسلام، **باسم، سلمنا الاجتماعي مهدد !!**، بحث استقصائي، جريدة الحياة الجديدة، بتاريخ 2015/9/31، على الرابط التالي: https://goo.gl/yylzp3

48 المرجع السابق

وتقدم وزارة الشؤون الاجتماعية مساعدات لقطاعات وأسر كثيرة منها(الأسر كثيرة العدد، والأسر التي تفتقر لرب الأسرة ويقودها، والأسر التي يثقل كاهلها ذوو "إعاقة" أو أطفال مرضى بمرض مزمن ومسنين)، وتستهدف قطاعات تخصصية أخرى كقطاع الطفولة، من خلال الإسهام بحماية الطفولة من جانبين: التدخل لحمية الأطفال للإيذاء وتوفير بيئة أسرية أمنة للأطفال، وتوفير توعية مجتمعية بالشراكة مع المؤسسات الأهلية، وهذا الدور تقوم به شبكات حماية الطفولة المتوفرة في كل محافظات الوطن. "الحد من البطالة مسؤولية مجتمعية كاملة ومشتركة بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي، وهناك برامج [49].

دور وسائل الاعلام للحد من الظاهرة

تعلب وسائل الاعلام دور مهم ورئيسي في الحد من ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع الفلسطيني، من خلال برامج التوعية والتثقيف، وتسليط الضوء على مشاكل وهموم الناس، بهدف إيجاد حلول لها، والتركيز على التداعيات السلبية لاستمرار الانقسام الفلسطيني، الذي يعتبر أحد أسباب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية.

فلابد أن تأخذ وسائل الاعلام دورها في الحد من انتشار الجريمة في المجتمع الفلسطيني، وعلينا إعمال العقل وألا نستهين بالوضع الراهن الذي تمر به غزة؛ فالمؤشرات لا تبشر بخير والإمعان في العناد يعيدنا مرة أخرى إلى ذات الدائرة التي ما زلنا ندور في فراغها ولم نجن غير العدم، بل وربما يأخذنا إلى مربع الانتحار، لا بد أن نقدر حياة الإنسان فهي ليست برخيصة، هذا الإنسان الذي صنع ثورة وظل على قيد الوطن قابضاً على الجمر. أنقذوا غزة من الجريمة ولا داعي للطم والعويل؛ فلن تعيد كربلاء رأس الحسين، والسماء لا تمطر حرية؛ والوطن ليس معبد شمشون، دعونا نعض على النواجذ حد الألم؛ لننتصر بالوطن للوطن على قاعدة أن إنقاذ غزة هو انقاذ المشروع الوطني والعكس. وحتى نواجه تلك الحقبة الظلامية التي تتربص بغزة لابد من العمل على تحقيق التالي [50]:

أولاً: صياغة خطاباً إعلامياً موجهاً بعيداً عن السجالات والمناكفات السياسية والدعايات المروعة بما يحفظ المجتمع ويعمل على لجم الجريمة والحد من انتشارها.

ثانياً: إشراك الكل الفلسطيني في غزة من فصائل، مؤسسات، شخصيات عامة، وجهاء وأعيان ومخاتير، كتاب ومثقفين وغيرهم من أجل وضع خطة شاملة تواجه هذا التغول والإمعان في الجريمة.

---

[49] أبو عرة، إسلام، باسم، **سلمنا الاجتماعي مهدد !!**، بحث استقصائي، جريدة الحياة الجديدة، بتاريخ 2015/9/31، على الرابط التالي: https://goo.gl/yylzp3

[50] التلولي، شفيق، جريمة في غزة، وكالة أمد للعلام، بتاريخ 2017/4/24م، على الرابط التالي:https://goo.gl/1GPi2x

ثالثاً: تقوم هذه الفعاليات بمحاولة الوصول إلى وثيقة شرف تتضمن السبل الكفيلة بوأد الجريمة قبل أن تصبح ظاهرة في الأيام القادمة كما ولا ضير أن تؤسس إلى إنهاء الانقسام فوراً.

رابعاً: تدعو الأسر والعائلات المتضررة من هذه الجرائم إلى مصالحة مجتمعية على قاعدة المحبة والتآخي وحفظ السلم الأهلي دون المس بحقوقها في معاقبة الجناة بما كفله القانون.

الخاتمة

سعت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الاجتماعي والإنساني في قطاع غزة من خلال دراسة وتحليل واقع جرائم القتل في غزة التي ارتفعت بشكل كبير خلال عامي 2017/2016، نتيجة الحصار الإسرائيلي واستمرار الانقسام الفلسطيني، الأمر الذي أدى لزيادة معدلات الفقر والبطالة خاصة بين الشباب مما دفع البعض منهم لارتكاب جريمة القتل العمد، سواء بدافع السرقة أو لدوافع أخرى.

فرغم أن جريمة القتل في المجتمع الفلسطيني غير منظمة إلا أن ارتفاع معدلاتها بشكل كبير خلال الأعوام الماضية في غزة ينذر بخطر يهدد السلم الأهلي والنسيج الاجتماعي، وقد سعت هذه الدراسة لبحث وتحليل هذه الظاهرة ومعرفة أسبابها وتداعياتها على المجتمع، وقد توصلت لمجموعة من النتائج التوصيات، كما يلي:

أولاً: النتائج

- أدى الحصار الإسرائيلي والانقسام الفلسطيني إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة في قطاع غزة مما انعكس ذلك بصورة مباشرة على ارتفاع معدلات جرائم القتل والسرقة.
- هناك زيادة ملحوظة في ارتفاع معدلات جرائم القتل والسرقة في قطاع غزة خلال العامين الأخيرين نتيجة استمرار الحصار والانقسام.
- استمرار الحصار والانقسام سوف يؤدي لزيادة معدلات الجرائم بصورة عامة وجرائم القتل على وجه التحديد، فالمؤشرات الأرقام تؤكد تصاعد في معدلات هذه الجرائم.
- زيادة معدلات جرائم القتل والسرقة يهدد النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني بقطاع غزة، خاصة أن مجتمع غزة يعتبر مجتمع عشائري تلعب فيه العادات والتقاليد دور مهم، مما يؤدي لزيادة حالات الثأر.
- استمرار الأزمة الحالية يمكن أن يقود المجتمع الفلسطيني نحو مزيد من التفكك والانهيار بسبب تزايد معدلات الجرائم وخاصة جريمة القتل.
- تتحمل الفصائل الفلسطينية جزء كبير من وصول الأوضاع في قطاع غزة لهذه الحالة، نتيجة الإصرار على تقديم المصالح الحزبية والشخصية على المصالح العامة للشعب الفلسطيني.

ثانياً: التوصيات

- العمل على بسرعة انهاء الانقسام واستعادة الوحدة التي تعتبر الضمانة الأولى والأخيرة للخروج من الأزمة الحالية، قبل فوات الأوان.
- تأسيس مجالس ولجان ذات اختصاص للسلم الأهلي والمجتمعي، تأخذ على عاتقها القيام بوضع لوائح وأنظمة ورؤى لكيفية مواجهة ومعالجة ظاهرة العنف الجريمة في قطاع غزة.
- تحمل الفصائل الفلسطينية مسؤولياتها تجاه المواطن والمتجمع المحلي عبر التوعية الثقافية والأخلاقية للحد من خطورة ارتفاع معدلات الجرائم.
- وضع استراتيجية وطنية لمعالجة الظاهرة على كافة المستويات، مع ضرورة قيام المؤسسات والوزرات الأهلية بدورها عبر توفير فرص العمل والمساعدات التي يمكن أن تحد من انتشار الظاهرة.
- توعية الشباب بمخاطر الانجرار خلف تعاطي المخدرات التي تقود لارتكاب الجرائم.
- ضرورة تمكين حكومة التوافق الوطني من العمل في قطاع غز لضمان مواجهة الفقر والبطالة وانتشار الجريمة.